أثر الانقلابات العسكرية على الأوضاع الداخلية في موريتانيا 1978–1986

أ.م.د. عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي

كلية التربية الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: موريتانيا. استقلال. انقلاب. المختار ولد دادا.

الملخص:

كان للانقلابات العسكرية في موريتانيا آثرها الواضح في الأوضاع الداخلية، إذ شهدت البلاد اضطراباً شمل جميع مرافق الحياة العامة منذ استقلالها عام 1960 واستمر ها الحال فيها نتيجة لعدم توافق المؤسسة العسكرية في إيجاد حالة من التوازن الفكري مع الأحزاب التي ظهرت في الساحة الموريتانية.

1- موريتانيا
2- المختار ولد دادا
3- الاحزاب السياسية
4- الانقلابات العسكرية

المقدمة:

أدى الاستعمار الفرنسي دوره في ارباك الأوضاع الداخلية في موريتانيا بعدما تمكن من فرض سيطرته على هذه البلد، وهكذا بقي الشعب الموريتاني يناضل من اجل تحقيق الاستقلال الذي تنعمت به البلاد في عام 1960.

وبعد تحقيقها لاستقلالها تولى الحكم فيها المختار ولد دادا بعد فوزه بالانتخابات التي أجريت بالرغم من كونه المرشح الوحيد لهذا المنصب، انتهج الأخير سياسة الحزب الواحد اذ الغي التعددية الحزبية وحارب النقابات والجمعيات التي كان ينضوي تحتها العديد من الموريتانيين.

ساهمت هذه السياسة في ظهور حالة من الاستياء الشعبي وبالتالي أدت دورها في تعاظم معارضة داخلية لحكمه، على آثر ذلك تأسست الأحزاب التي كان في مقدمتها الحزب الناصري

وأحزاب قومية أخرى، اذ تمكنت من الإطاحة بحكم المختار ولد دادا بعد اتفاقها مع الضباط العسكر في هذه البلاد.

هذا الانقلاب فتح الباب على مصراعيه للاضطرابات الداخلية اذ توالت الانقلابات العسكرية التي انعكس تأثيرها سلبا على مجمل مرافق الحياة العامة في موريتانيا.

تناولت هذه الدراسة مجموعة من النقاط المهمة ذات العلاقة بالحقبة التاريخية موضوع الدراسة والتي شملت اعلان الاستقلال في عام 1960 ودور الأحزاب السياسية في البلاد، فضلاً عن آثر المؤسسة العسكرية في قيادة البلاد والنتائج التي ظهرت على الساحة الموريتانية آثر هذا التدخل.

تطلب بحث هذه الموضوعات الرجوع الى كل ما هو خاص وعام من المصادر التاريخية كان في مقدمتها كتاب (الدولة والقوى السياسية - موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع) لمؤلفه السيد ولد اباء، اذ رفد البحث بالمعلومات الدقيقة لهذه المرحلة. ومثله كتاب (تجربة وزير مدني في حكم عسكري) لمؤلفه محمد محمود ودادي والذي أوضح لنا مجمل التطورات في السياسة الداخلية لموريتانيا في ظل الحكم العسكري.

كذلك كان للاطاريح والرسائل الجامعية دورها في اطلاعنا على العديد من التفصيلات الداخلية لموريتانيا في مرحلة الدراسة هذه تأتي في مقدمتها أطروحة الدكتوراه (التطورات السياسية في موريتانيا من 1960-1978) للباحث محمد المختار سيدي محمد بن محمد الهادي والتي ناقشت مجمل التطورات الداخلية في موريتانيا للمرحلة التاريخية موضوع الدراسة.

كذلك مثلها رسالة الماجستير (الأحزاب السياسية في موريتانيا) للباحث مصطاف حمودي احمد والتي أوضحت دور الأحزاب وعلاقتها بالعسكر من اجل معالجة الأوضاع الداخلية واضطراباتها في موريتانيا.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية في موريتانيا 1960-1978

اولا: اعلان استقلال موريتانيا

اعلنت موريتانيا منطقة ادارية تابعة للمستعمرة الفرنسية عام 1920، تمكنت موريتانيا من الحصول على الاستقلال الذاتي في شهر تشرين الثاني 1958 بعد الاستفتاء الذي أجرته فرنسا في اقاليمها ماوراء البحار من ضمنها موريتانيا للتعبير عن الرغبة الشعبية بالحكم الذاتي في اطار الاتحاد الفرنسي، أو الحصول على الاستقلال التام، كان التصويت لصالح الحكم الذاتي وتشكلت لجنة لصياغة الدستور وتم الصويت عليه في شهر آذار ١٩٥٨، كان رئيس مجلس الحكومة المختار ولد داداه [(1)]، كانت مهام الحكومة تحقيق عدد

من المطالب الوطنية، حصول موريتانيا على الاستقلال التام، و ابراز الشخصية الوطنية الموريتانية التي كانت مهددة من قبل دول الجوار المتربصة المغرب شمالا والسنغال جنوبا، من جانب اخر احتواء جميع التوجهات السياسية في الساحة الموريتانية [2].

بدأت في باريس بتاريخ 14 تشرين الاول 1960، المفاوضات الخاصة باستقلال موريتانيا بين الجانبين الفرنسي والموريتاني، مثل الجانب الفرنسي الحكومة الفرنسية انذاك ميشال دوبريه ومثل الجانب الموريتاني المختار ولد داداه، توجت تلك المفاوضات اولا بخروج موريتانيا من الجماعة الفرنسية، ثانياً ان تنال موريتانيا الاستقلال التام، كان ذلك بتاريخ 19 تشرين الأول ١٩٦٠، وتم اعلان استقلال موريتانيا بمصادقة الجمعية الوطنية بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٠، عد ذلك اخر يوم من الاحتلال الفرنسي الذي دام سبعة وخمسين عاما واول يوم في تاريخ الجمهورية الموريتانية الاسلامية المستقلة(3).

بين ولد داداه في الخطاب الذي القاه بعد الاستقلال اتجاهات السياسة العامة لموريتانيا بعد الاستقلال تمثلت بما يلي:

1. اتجاه افريقي: أعلن عزم موريتانيا على توطيد علاقتها مع الدول الأفريقية بالتعاون معها لحل كافة مشكلاتها لان موريتانيا ستظل همزة التواصل بين افريقيا الشمالية العربية وافريقيا الفرنسية بفضل موقعها الجغرافي وشعبها متعدد الأعراق آن هذا التعدد يجب أن يقوي اواصر الوجود.
2. اتجاه عربي: برز في تايد موريتانيا للجزائريين ليتمكنوا من تقرير مصيرهم.
3. اتجاه اسلامي نابع من دور موريتانيا التاريخي في نشر الاسلام في افريقيا (4).

بتاريخ ٢٠ ايار 1961 اقرت الجمعية الوطنية في البلاد دستور جديد من النوع الفرنسي الرئاسي ليكون بديلا عن دستور عام 1958، وتم تقليد المختار ولد داداه فيه رئيسا للجمهورية من قبل هيئة القضاة العليا في البلاد بعد أن فاز في الانتخابات الرئاسية التي جرت فيها علما أن ولد داداه كان المرشح الوحيد لهذا المنصب، الذي كان يشغله بشكل مؤقت قبل وضع الدستور الجديد للبلاد (5).

ثانيا: التحول إلى سياسة الحزب الواحد عام 1961

بعد أن نالت موريتانيا استقلالها بدأت محاولات الى جمع كافة الاحزاب السياسية في حزب واحد لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية التي كانت من الممكن أن تشكل عنصر تهديد لسيادة البلاد ووحدتها الوطنية، تجسدت هذه الخطوة في النداء الذي وجهه المختار ولد داداه للاحزاب السياسية والوطنية في موريتانيا بتاريخ ٢٠ كانون الاول 1961، لكافة الموريتانيين والى كافة الأطراف السياسية دعا فيه إلى الوحدة الوطنية، وطالب الجميع

بالاشتراك بدون تحفظ او شرط في المهام الوطنية الكبرى وفي المؤسسات الوطنية، واستجاب لهذا النداء الأحزاب الأربعة الأساسية ظن التجمع والنهضة والاشتراكي والوطني الموريتاني ، وتم تعين مكتب دائم للتنسيق بين الحكومة والاحزاب(6).

بتبين أن تلك التعددية الحزبية لا تخدم المجتمع الموريتاني الذي ما زال يخضع لأنماط قبلية متنوعة، كما أن مواجهة الأخطار الخارجية تتطلب وحدة الصف الموريتاني في تلك الظروف الحرجة للدولة بعد الاستقلال، دعت إلى عقد مؤتمر وطني بتاريخ ٢١ ايار 1961، ضم جميع الأحزاب السياسية الموجودة في البلاد وناقش الأخطار التي تتعرض لها الجمهورية الموريتانية واتخذ القرارات الاتية:

1. تحقيق الوحدة السياسية بين جميع الأحزاب والمنظمات السياسية المختلفة.
2. اقر المؤتمر مبدأ اشراك جميع الأحزاب الموجودة في البلاد بالمسؤوليات الوطنية بقصد جعل العمل حقيقة ملموسة لتسهيل الوحدة السياسية (7).

بعد توقيع الأحزاب السياسية الموريتانية على تلك المقررات قامت بحل نفسها تمهيدا لقيام الحزب الجديد وهو حزب الشعب الموريتاني الذي تمكن من قيادة موريتانية لمدة سبعة عشر عاما من تاريخها السياسي قبل أن يقوم الجيش بالانقلاب بتاريخ 10 تموز 1978(8).

ثالثا: الأوضاع السياسية قبل الانقلاب

لم تتمتع موريتانيا كثيرا في سنوات الاستقلال بالاستقرار السياسي في ظل عدم قدرة حكومة الرئيس ولد داداه على اعتماد سياسة تمكنه من استيعاب جميع فئات المجتمع، فعلى اثر اصدار قرار بتدريس اللغة العربية بالتوازي مع اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية والثانوية، قام التلاميذ الزنوج باضرابات وتظاهرات ولقي اضرابهم مساندة كبيرة من طرف المثقفين الزنوج الذين أصدروا بيانا نددوا فيه بسياسة التعريب، نشطت حركت المعارضة اليسارية كمعارضة سرية ممثلة في الحركة الوطنية الديمقراطية ذات الميول اليساري اضرب فيها عمال الشركات الحكومية وطالبوا بمساواتهم بالعاملين من الأوربيين، وتحسين اجورهم وأحوالهم فقامت الحكومة بقمع حركاتهم بقسوة بدعم فرنسي، تضامنت الحركة الطلابية مع اضرابات العمال التي بلغت ذروتها عام 1969، مع المنشقين من الاتحاد العام الرسمي للعمال (9)، ونشاء من خلال هذا التنسيق حزب الكادحين الموريتانيين وتبني ايدولوجية يسارية معادية للنظام متاثرا بالماركسية داعيا لانجاز مهام الثورة الوطنية معلنا التصدي الظلم الاجتماعي واحتكار السلطة والتبعية للاجنبي (10).

نتيجة عدم الاستقرار السياسي سعي الرئيس ولد داداه لتحقيق المصالحة قوى المعارضة وبدا الحوار أملا في امتصاص غضبهم على اثرها عقد حزب الشعب مؤتمره الطاري بنواكشوط في شهر تموز 1971 (11)، وقد نجح المؤتمر في امتصاص نقمة المعارضة بتحقيق مطالبهم ومنها الغاء الاتفاقية التي ربطت موريتانيا بفرنسا منذ عام 1961، وتم اصدار عملة وطنية الأوقية في شهر شباط 1973وانسحبت موريتانيا من الاتحاد النقدي لغرب افريقيا وتم تأميم شركة مناجم الحديد في ميرفا لتصبح شركة وطنية (12).

بسبب هذه الاجراءات تمكن ولد داداه من احتواء المعارضة خلال سبعينيات القرن الماضي، بعدها بدأ التوجه بانضمام موريتانيا إلى الجامعة العربية لتاخذ مكانتها ضمن النظام الاقليمي العربي بعد تحسن العلاقات مع المغرب، في شهر تشرين الثاني 1975 تم توقيع الاتفاق الثلاثي مع اسبانيا والمغرب الذي كرس تقسيم الصحراء الكبرى بين موريتانيا والمغرب من جهة والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وادي الذهب البوليساريو المدعومة من الجزائر، وكان لهذا النزاع اثاره المدمرة على اقتصاد موريتانيا (13).

حكم الرئيس ولد داداه البلاد مدة ثمانية عشر عام لم يستطيع رغم ايجابية حكمة التي جعلت البلاد كيانا سياسيا بين دول العالم، وفرض الاعتراف بها على العالم العربي والعالم باجمعه، الا انه فشل في ايجاد ثقافة وطنية جامعة للبلاد، وبناء مؤسسات سياسية تكون قادرة على فرض النظام والاستقرار والقوانين على المجتمع ومؤسسات الدولة الأخرى من ضمنها المؤسسة العسكرية، وبسبب ما عانت منه البلاد من عدم الاستقرار السياسي خلال حكمه وتلاها دخولها حرب الصحراء ضد البوليساريو مما ادى الى ضعف الحكم المدني وعدم قدرته على اخراج البد من ازماتها، فاندفع الجيش للتدخل لانهاء الحكم المدني(14).

رابعا: دور الأحزاب السياسية في موريتانيا

ان الاحزاب السياسية كانت تسعى للوصول الى السلطة ولا سيما التيار القومي بشقيه التنظيم الناصري و التنظيم البعثي الذي اسهم في تغيير السلطة في موريتانيا بعد أن تمكن من التأثير على ضباط الجيش لغرض تحقيق أهداف وطنية وقومية دفعت تلك التنظيمات للتحالف مع الانقلاب العسكري (15). كان يوجد ايضا التيار اليساري الذي اسهم في الأوضاع الداخلية رغم أن الدور الذي ادته هذه الأحزاب في الاعداد للانقلاب، الا انها لم تكن لديها القدرة الفعلية على التحكم في مسار الأحداث اللاحقة (16).

اصبح الجيش احد قنوات الأداء السياسي بحكم تلك المؤسسة قد احتضنت عددا من الضباط مارسوا السياسة داخل المؤسسات التعليمية عندما كانوا طلاب او انتموا إلى

تلك الأحزاب وتحديدا في السبعينيات من القرن العشرين، اذ ازداد نشاط هذه الاحزاب وبدأت تستأثر بقوة اعداد كبيرة من هؤلاء الذين وجدوا أنفسهم في مرحلة تعاطيهم الخدمة الخدمة العسكرية يحنون إلى العمل السياسي وكان ذلك دافع لهم للميل نحو استلام السلطة (17) وان دخول موريتانيا حرب الصحراء كان له اثره كبير في تغير موازين القوى لصالح الفئات السياسية التي كانت على خلاف مع الحاكمة، مما ساعد على ظهور مجموعة من الضباط في وقت لم يكونوا قد وصلوا

اليها بسبب حالة التهميش التي كانت تتعرض لها المؤسسة العسكرية قبل الحرب والتي كانت سببا رئيسيا في ظهورهم على الواجهة السياسية (18).

أن أغلب الأحزاب السياسية قد شجعت الأشخاص الموالين لها بالانخراط في الجيش لغرض الوصول إلى السلطة ومن اهم الاحزاب التي شاركت في الانقلاب هو حزب البحث الموريتاني الذي يعد أبرز أحزاب المعارضة تنظيما، وان موقفهم المعارض لحزب الصحراء ووقوفهم ضد الحكومة في هذه الحرب فشاركوا بالانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة المختار ولد داداه وكان الرائد جدو ولد السالك قائد قوات قطاع أوسرد في الصحراء الغربية من الذين اسند لهم مهمة تنفيذ الانقلاب (19).

تميزت الحركة الناصرية بالنزعة الثورية ومقاومة الاستعمار والرجعية، كان لهم وجود داخل المؤسسة العسكرية التي أسهمت في انقلاب ١٠ تموز 1978 التي انهت الحكم المدني في موريتانيا (20).

اما الحركة الوطنية الديمقراطية التي انفصلت عن حزب الكادحين ذات التوجه اليساري بعد أن أعلن انضمامه الى حزب الشعب الموريتاني عام ١٩٧٥، اذ استمرت هذه الحركة بمعارضتها الحكومة المختارر ولد داداه وعارضت حرب الصحراء وعدتها حرب أهلية نسفت كل الانجازات التي تحققت بعد الاستقلال وكانت لها صلات ببعض قادة البوليساريو التي تحضى بدعم المعسكر الاشتراكي وتتلقى المساعدات من الجزائر (21).

المبحث الثاني. تاثير الانقلاب على الأوضاع السياسية في موريتانيا 1978-1983

أولا: انقلاب ١٠ تموز 1978

كانت هناك مجموعة من الأسباب المباشرة وغير المباشرة أدت إلى قيام انقلاب ١٠ تموز 1978 وكان من أهمها:

1. انفراد الرئيس المختار ولد داده باتخاذ القرارات بمفرده.
2. سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كل هذا دفع قادة الجيش الموريتاني إلى إعادة ترتيب الأمور في البلاد، وإخراجها من المأزق السياسي التي دخلت

فيه جراء حرب الصحراء، عن طريق القيام بانقلاب عسكري، مما أدخل موريتانيا بمرحلة جديدة في تاريخها عرفت بمرحلة الحكم العسكري (22).

بدأ التخطيط للانقلاب منذ عام 1976، وكان في مقدمة الداعين إلى تغيير حكومة الرئيس المختار ولد داده، هو العقيد مصطفى ولد محمد السالك القائد العام الأركان القوات المسلحة والمقدم أحمد ولد عبدالله، والمقدم محمد خونا ولد هيدالة، والرائد جدو ولد السالك وآخرون (23).

كان قادة الانقلاب يدركون أن الخطر قد يهدد خطتهم، ألا وهو التدخل المغربي، بسبب تحالف حكومة الرئيس المختار ولد داده مع المغرب، ولا سيما أن قوات مغربية لا زالت موجودة داخل موريتانيا بسبب حرب الصحراء واتضح أن الملك المغربي لم يكن راغبا في مقابلة مبعوث الانقلابيين الموريتانيين من أجل أن لا يثير غضب حليفه المختار ولد داده، أو أن يضع نفسه في أي التزام مع الانقلابيين (24).

في صبيحة 10 تموز 1978 ، وقع الانقلاب، إذ قامت بعض القطعات العسكرية بالزحف ليلا إلى العاصمة نواكشوط والسيطرة على المواقع المهمة فيها، وتم الانقلاب بطريقة سريعة وسلمية عبر زحف الرائد جدو ولد السالك بقطعاته العسكرية ليلا ووصل العاصمة نواكشوط، من أجل السيطرة على الموقف العسكري في العاصمة(25).

بعد الانقلاب تولى العقيد مصطفى ولد محمد السالك القائد العام الأركان القوات المسلحة رئاسة الجمهورية، ورئاسة اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني التي تشكلت بعد الانقلاب، والتي ضمت سبعة عشر ضابطا من الجيش وضابط آخر من الشرطة، وتم تمثيل الزنوج في هذه اللجنة بخمسة ضباط (26). وأعلنت اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني عن حل الجمعية الوطنية الموريتانية وحل حزب الشعب وكافة الهيئات التابعة له، وتعهدت بالعمل على تحقيق العديد من الأهداف التي كان من أهمها: إخراج البلاد من حرب الصحراء، وإصلاح الحالة الاقتصادية المتردية، والعمل على بناء مؤسسات ديمقراطية (27).

كان من نتائج الانقلاب أن تم وقف العمل بأحكام دستور عام 1961 بعد أن تم حل المؤسسات الدستورية التي كانت قائمة في البلاد، وحل محله ميثاق دستوري وضعته لجنة عسكرية، عرف بالميثاق الدستوري للجنة العسكرية (28)، وتولت اللجنة العسكرية السلطتين التشريعية والتنفيذية ومارست صلاحيات البرلمان بمقتضى المادة الأولى من الميثاق الدستوري (29)

كان من نتائج الانقلاب وقف العمليات العسكرية التي كان يقوم بها الجيش الموريتاني في الصحراء الغربية، ودخلت موريتانيا في مفاوضات مع جبهة البوليساريو تحت رعاية

جزائرية، أسفرت عن توقيع معاهدة سلام بين موريتانيا وجبهة البوليساريو بتاريخ 15 آب ١٩٧٩، بحضور مسؤولين جزائريين، كان أهم بنودها إعلان موريتانيا تخليها عن منطقة نفوذها في الصحراء الغربية الذي كانت قد أقرته معاهدة مدريد عام 1975، الأمر الذي أدى إلى إعلان المغرب سيادته على جميع أجزاء الصحراء الغربية (30).

استمر العقيد مصطفى ولد محمد السالك على رأس اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني ما يقارب تسعة أشهر، وبتاريخ 6 نيسان 1978 قام المقدم أحمد ولد بو سيف بحركة تصحيحية، أعاد فيها هيكلة اللجنة العسكرية الحاكمة، فقام بإقصاء بعض أعضائها، وأعاد تشكيل الحكومة، وقام بإقصاء بعض الوزراء وجرد العقيد مصطفى ولد محمد السالك الذي كان رئيسا للجنة العسكرية للإنقاذ الوطني من كل سلطاته التي أسندت إلى رئيس الحكومة (31)، وتولى أحمد ولد بوسيف رئاسة الوزراء بنفسه، إلا أن حكم بوسيف لم يستمر طويلا، إذ سقطت طائرته بتاريخ ٣١ أيار 1978 فوق المحيط الأطلسي إلى الغرب من العاصمة السنغالية داكار، عندما كان في زيارة إلى السنغال (32).

بعد مقتل أحمد ولد بوسيف، تشكلت لجنة جديدة عرفت باسم اللجنة العسكرية للخلاص الوطني التي أقرت بتاريخ 3 حزيران 1978 أن يكون المقدم محمد محمود ولد لولي رئيسا للجمهورية، وتم تعيين المقدم محمد خونا ولد هيداله رئيسا للوزراء، والذي لم يلبث أن قام بإقصاء المقدم محمد محمود ولد لولي من رئاسة الجمهورية بتاريخ 4 كانون الثاني 1980 ليصبح رئيسا للجمهورية ورئيسا للحكومة (33).

تميزت مدة حكم الرئيس ولد هيداله بالعديد من المحاولات الانقلابية، كان أهمها المحاولة الانقلابية التي جرت بتاريخ 6 آذار 1978 التي كان وراءها بعض الضباط الذين هربوا إلى المغرب بعد مصرع ولد بوسيف، والذين كانوا ينتمون إلى تنظيم التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية (34).

مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب(35)، وألقي القبض على منفذي الانقلاب، وأعدم الضباط الثلاثة الذين قاموا بتلك المحاولة الانقلابية، وهم المقدم محمد ولد أباه ولد عبد القادر المعروف كادير، والمقدم أحمد سالم ولد سيدي، والمقدم أنبييع، بعد صدور حكم قضائي بإعدامهم (36).

على اثر فشل المحاولة الانقلابية بتاريخ 16 آذار 1981 قام الرئيس محمد خونا ولد هيداله بضرب التنظيمات السياسية السرية التي كان لها ارتباط خارج البلاد، كحزب البعث الذي كان مرتبطا بالعراق، والحركة الناصرية التي كانت باتصال بليبيا، لأنها كانت تهدد كيان البلاد (37)، ومن أجل التغطية اعمال الاعتقال وضرب الخصوم السياسيين أعلن نظام

الرئيس ولد هيداله عن إحباط محاولة انقلابية في شهر آذار 1983 إلا أنه لم يعلن عن أسماء قادة الانقلاب، ولم يقدم أدلة كافية على ذلك الانقلاب، مما دفع بالبعض إلى عد الأمر لا يعدو كونه ذريعة لاعتقال بعض الشخصيات التي لا تروق لنظام الرئيس محمد خونا ولد هيداله (38).

في هذه المرحلة اتسمت القبلية بالمظهر العسكري واتسم النظام العسكري بالسمة القبلية، وبدأ دور القبيلة كمحرك رئيس للمؤسسة العسكرية الحاكمة وصار الاعتماد عليها، وكان الانتماء القبلي لولد هيدالة دور مهم في ممارسته للسلطة، اما موقفه اتجاه الصحراء الكبرى بدأ يسير باتجاه الاعتراف بالجمهورية الصحراء وتم ذلك عام 1983، حينما قام بفتح سفارة لهذه الجمهورية أدى هذا التوجه الى انقسام داخل اللجنة العسكرية الرافضة لهذا الاعتراف وتصاعد النزاع داخل هذه اللجنة التي الم توافق على توجهات ولد هيدالة (39).

بسبب تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، وسياسة القمع التي اتبعها الرئيس محمد خونا ولد هيداله ضد خصومه السياسيين، حدث انقلاب أبيض من دون إراقة دماء ضده بتاريخ 13 كانون الأول 1984، قاده رئيس أركان الجيش العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع (40)، الذي كان من تدبير فرنسا وبمباركة مغربية، عندما أقنع الرئيس الفرنسي ميتران الرئيس محمد خونا ولد هيداله لحضور مؤتمر زعماء الدول الأفريقية وفرنسا في بوروندي، وبرغم شكوك الرئيس محمد خونا ولد هيداله من مغادرة البلاد، لكنه استجاب الدعوة الرئيس الفرنسي، الأمر الذي مكن العقيد ولد الطايع من السيطرة على الحكم في البلاد، وكان العقيد ولد الطايع قد أعد لهذا الانقلاب إعدادا جيدا وبمشاركة بعض الضباط الكبار في الجيش الموريتاني (41).

ثانيا : التنظيمات السياسية في موريتانيا

1- التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية

تأسس هذا التنظيم بتاريخ ٢٢ آذار1980 في باريس، من قبل مجموعة من المناهضين للحكم العسكري في موريتانيا، كان التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية له أهداف عدة منها: الإطاحة بالحكم العسكري في البلاد الذي تشكل في موريتانيا بعد انقلاب في شهر تموز 1978 وإرجاع الحكم المدني إلى البلاد، ووضع حد السلسلة الانقلابات التي توالت على البلاد، وإقامة نظام سياسي مبني على الحرية البرلمانية وتعدد الأحزاب، وإتباع نظام الاقتصاد الحر، وحماية حدود الوطن ووحدته. وفتح لهذا التنظيم عددا من الفروع في بعض العواصم الأفريقية، وتم تعيين محمد ولد جدو سفير موريتانيا السابق في المملكة العربية السعودية، منسقا للتنظيم(42).

دخل التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية بتحالف مع أنصار أحمد ولد بوسيف رئيس اللجنة العسكرية الراحل، من أجل القيام بانقلاب عسكري على حكم الرئيس محمد خونا ولد هيداله، لكن المحاولة الانقلابية فشلت بتاريخ 16 آذار 1981 وأعدم زعماؤها وقطعت على أثرها العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، بسبب الدعم المغربي لتلك المحاولة (43)، كانت هناك أسباب عدة أدت إلى فشل التحالف من تحقيق أهدافه، هو: أن ذلك التحالف كان يضم عناصر غير متجانسة، فلم تكن أعضائه أيديولوجية موحدة (44).

2- هياكل تهذيب الجماهير:

أسس هذا التنظيم في شهر نيسان 1982 وأراد منه الرئيس محمد خونا ولد هيداله أن يسد الفراغ السياسي في البلاد الذي خلفه حظر الأحزاب السياسية، أراد الرئيس محمد خونا ولد هيداله من هذا التنظيم أن يكون بديلا عن الحركات السياسية بعد تخليه عن مشروع الديمقراطية بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة بتاريخ 16 آذار 1981 فسعى إلى إرجاع نظام الحزب الواحد ولكن بصورة جديدة عن طريق تشكيله هياكل تهذيب الجماهير (45).

3- جبهة تحرير الأفارقة الموريتانيين فلام

تأسست حركة فلام (46) بتاريخ 14 آذار 1983 من اندماج عدة تنظيمات زنجية وهي الاتحاد الديمقراطي الموريتاني، منظمة الدفاع عن حقوق الأفارقة السود في موريتانيا، الحركة الشعبية الأفريقية الموريتانية، وحركة التلاميذ والطلاب السود، انصهرت جميعها في حركة سياسية سميت حركة فلام، التي مثلت الطموح الزنجي موريتانيا والدفاع عن حقوقه(47)

رفعت الحركة شعار النضال من أجل تحقيق ثلاثة أهداف وهي الأول العمل على انفصال مناطق الزنوج عن موريتانيا، وإقامة دولة للزنوج على ضفتي نهر السنغال، الثاني: النضال ضد قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٢٧/٨٣ الذي صدر بتاريخ 5 حزيران 1983 والمتضمن إعادة توزيع الأراضي التي يملكها الزنوج على ضفة نهر السنغال، وإعادة توزيعها من جديد لبعض السكان العرب البيضان، ورأى الزنوج الموريتانيين في ذلك القانون إجحافا لحقوقهم، أما الهدف الثالث: العمل على إقرار ثنائية التعليم في موريتانيا، عن طريق نظامين أحدهما خاص بالزنوج تكون اللغة الفرنسية هي لغة التعلم فيه، ونظام آخر نظام خاص بالعرب تكون اللغة العربية لغة التعلم فيه، ومن خلال ذلك فإن هذا الهدف يمثل العمل على التصدي السياسة التعريب التي كانت الحكومات الموريتانية المتعاقبة تعمل على إقرار تلك السياسة من أجل تحقيق الهوية العربية للبلاد ، وتكريس الاستقلال الثقافي له (48).

المبحث الثالث: تاثير الانقلاب على الأوضاع السياسية في موريتانيا 1984-1986

اولا : اسباب انقلاب كانون الأول 1984

نتيجة تفرد الرئيس ولد هيداله بالسلطة وتقربه من الزنوج والإسلاميين، وإبعاد خصومه السياسيين عن طريق زجهم في السجون، مثل الناصريين والتيار اليساري في الحركة الشيوعية من جهة، وتدهور أحوال البلاد الاقتصادية وسوء الإدارة في عهده من جهة أخرى، أدى إلى حدوث انقلاب عسكري (49).

كان لفرنسا الدور الكبير في الانقلاب، فقد رأت فرنسا في سياسة الرئيس ولد هيداله والمتمثلة بتحالفه مع الجزائر ما يهدد مصالحها في بلدان المغرب العربي والساحل الأفريقي، لذلك قامت بمساعدة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع من الوصول إلى سدة الحكم، من خلال التنسيق بينها وبين ولد الطايع، وقام الرئيس الفرنسي ميتران بإقناع الرئيس ولد هيداله بحضور مؤتمر القمة الأفريقية- الفرنسية التي عقدت بتاريخ 11 كانون الأول 1984 في بوجمبورا عاصمة بوروندي، وأعلن الرئيس محمد خونا ولد هيداله موافقته على المشاركة في المؤتمر واستعد للذهاب بتاريخ 10 كانون الأول 1984، وبعد ذلك قام العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس أركان الجيش وعضو لجنة الخلاص الوطني بانقلاب عسكري ضد حكومة الرئيس محمد خونا ولد هيداله بتاريخ 12 كانون الأول 1984، واستطاع العقيد ولد الطايع السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد عن طريق انقلاب أبيض، وبعد وصول الرئيس محمد خونا ولد هيداله بيومين نفذ العقيد ولد الطايع وجماعته خطة الانقلاب والسيطرة على مقاليد الأمور في موريتانيا، وبهذا يتجلى الدور الفرنسي في مساعدة العقيد ولد الطايع من الوصول إلى سدة الحكم (50).

ثانيا : اثر انقلاب 1984 على الأوضاع الداخلية

على اثر النجاح الانقلاب قام الرئيس ولد الطايع برفع حظر التجوال الذي فرض على البلاد يوم الانقلاب، وأعيد فتح المطارات والحدود، وتم اعتقال الرئيس ولد هيداله عقب عودته إلى البلاد بعد يومين من الانقلاب، وتم نقله إلى أحد المعسكرات من أجل احتجازه فيها، وتم تشكيل حكومة جديدة في البلاد، ضمت خمسة عشر وزيرا، تسعة منهم مدنيون، وستة عسكريون، واحتفظ ولد الطايع في تلك الحكومة بمنصب رئيس الوزراء ووزارة الدفاع فضلا عن رئاسة الجمهورية(51).

كان من أبرز نتائج الانقلاب إطلاق سراح السجناء السياسيين، كما عمل الرئيس ولد الطايع على إعادة ترتيب علاقات البلاد الخارجية، فأعيدت العلاقات الدبلوماسية مع

المغرب بتاريخ 14 نيسان 1985، ومع ليبيا بتاريخ ٢٣ أيار 1980 وأعيد فتح سفارات البلدين في العاصمة نواكشوط (52).

كان للأحزاب السياسية في موريتانيا دور كبير في انقلاب عام 1984، وظهر ذلك من خلال الدور المهم الذي أداه الضباط في الجيش الموريتاني الذين يمثلون الأتجاه البعثي والاتجاه الناصري، وكان للانتفاضات المتكررة التي نظمتها الحركة الناصرية دور كبير في إسقاط حكومة الرئيس محمد خونا ولد هيداله، إذ كان الناصريون يسيطرون على الحركة الطلابية وشريحة العمال في البلاد، وكان أغلب العاملين في مجال التعليم من عناصر الحركة الناصرية، مما كان له الأثر الواضح في تحريك الشارع الطلابي من خلال التظاهرات التي قادتها الحركة ولاسيما تلك التظاهرات التي نظمتها الحركة الناصرية في شهر آذار 1984، التي هيأت الأجواء للتخلص من نظام الرئيس ولد هيداله (53).

بسبب وصول الرئيس ولد الطايع الى الحكم في موريتانيا يمثل متنفسا للشعب الموريتاني، الذي كان يعاني كثيرا من نظام الرئيس محمد خونا ولد هيداله، لأنه كان نظاما مستبدا، قام بتضييق الحريات العامة، وكرس الدكتاتورية الفردية، وكان نظاما شديد السطوة، يضطهد خصومه، إذ جمع الرئيس محمد خونا ولد هيداله مقاليد الأمور في البلاد كلها بيده لذلك استبشر الشعب الموريتاني خيرا بقدوم النظام الجديد في موريتانيا، الذي وعد الشعب الموريتاني بتكريس الهوية العربية الإسلامية للبلاد وتحقيق التحول الديمقراطي، وإصلاح الوضع الاقتصادي (54).

إن الملاحظ على تصريحات الرئيس ولد الطايع عند وصوله إلى السلطة في موريتانيا نوعا من العودة إلى القيم التحديثية التي شكلت أفق شرعية الدولة الوطنية بداية عهد الاستقلال، وأكد في خطاباته على العديد من المصطلحات التي تدعو إلى التطور، مثل التحديث و التقدم و محاربة الأمية و الصراع ضد القبلية والدعوة إلى ترقية المرأة ودخول عصر التقدم والتكنولوجيا، وأكد على هذه المقولات من خلال خطابه التاريخي في مدينة العيون في شهر آذار 1986، الذي يعد الوثيقة الرسمية الأولى للعهد الجديد الذي عرفته موريتانيا (55).

بدأ حكم الرئيس ولد الطايع بتنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلي الاقتصادية من خلال تطبيق برامج البنك الدشولي وصندوق النقد الدولي، مما كان له نتائج إيجابية على الاقتصاد الموريتاني (56).

شهد عهد الرئيس ولد الطايع انفتاحا ديمقراطيا محدودا ومتدرجا، وهو ما وعد به الشعب الموريتاني عند سيطرته على الحكم في البلاد، وتجسد فعليا من خلال الانتخابات

البلدية الأولى على مستوى مدن الولايات، التي جرت بتاريخ 19 كانون الأول 1986، واكتسبت هذه الانتخابات أهمية كبيرة لأنها أول انتخابات تشهدها البلاد منذ استيلاء الجيش على الحكم، وتنافس فيها مرشحون كثيرون، مثلوا ألوانا مختلفة من الطيف السياسي في موريتانيا، وهذه التجربة الانتخابية ساعدت على ظهور بعض التجمعات سواء وامكانت دينية أم سياسية أم اجتماعية، كان قد قمعها نظام الرئيس محمد خونا ولد هيداله سابقا، وكانت تلك الانتخابات أول انفتاح سياسي تشهده موريتانيا منذ قيام الحكم العسكري، برغم محدودية مجالها، إذ اقتصرت على مستوى مدن الولايات فقط (57).

الخاتمة:

ان كل ما جاء في ثنايا البحث يؤكد لنا حقيقة تاريخية مفادها:

1. ادت الانقلابات العسكرية المتكررة في موريتانيا والتي كان في مقدمتها انقلاب 1978 أثرها الواضح على الأوضاع العامة في البلاد.
2. بالرغم من المدة الطويلة التي شغلها الرئيس الموريتاني المختار ولد دادا بحكم البلاد والتي استمرت لأكثر من ثمانية عشر عاما الا انه لم يتمكن من خلق ثقافة وطنية جامعة لمجل فئات المجتمع الموريتاني.
3. كان من نتائج الانقلابات العسكرية في موريتانيا إيقاف العمل بأحكام الدستور الذي صدر في عام 1961 وكذلك حل المؤسسات الدستورية.
4. هتولي الجيش الموريتاني قيادة السلطتين التشريعية والتنفيذية.
5. ادى تفرد الجيش بالسلطة الى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.
6. في عام 1984 قاد الجيش الموريتاني انقلابا عسكريا تزعمه رئيس الأركان الموريتاني معاوية ولد سيدي احمد الطايع والذي عد متنفسا للشعب الموريتاني.
7. عمل ولد سيدي احمد الطايع على تنفيذ سياسة الإصلاح الذي شمل جميع قطاعات الحياة العامة لغرض رفع المستوى المعاشي للسكان.
8. شهدت البلاد في عهدة انفتاحا ديمقراطيا محدودا ومتدرجا من خلال الانتخابات البلدية على مستوى موريتانيا

الهوامش

[1] – ولد في الجنوب الموريتاني اكمل دراساته العليا في فرنسا في كلية اللغات، مثل موريتانيا في برلمان افريقيا الغربية عام 1957, عندما حصلت موريتانيا على استقلالها كان أول رئيس لها.

للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ج 6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت)، ص128.

[2] – محمد سعيد بن أحمدو، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي دراسة في اشكالية الهوية السياسية، طا ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٧ .

[3] – ازهار محمد عيلان الغرباوي، التطورات السياسية في موريتانيا 1967–1934، مجلة كلية التربية للبنات، العدد ٢٠ ، ٢٠٠٩ ، ص ٨.

[4] – محمد المختار بن سيد محمد بن محمد الهادي ، التطورات السياسية في موريتانيا من ١٩٦٠ الى ١٩٧٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الأداب ، ٢٠٠١ ، ص ٧٣.

[5]– المصدر نفسه ، ص 74.

[6] – محمد سعيد بن أحمدو، المصدر السابق، ص ١٢٩.

[7]– محمد المختار بن سيد محمد بن محمد الهادي ، المصدر السابق، ص ٧٥–76.

[8] – ازهار محمد عيلان الغرباوي، المصدر السابق، ص ٩ .

[9]– محمد سعيد بن احمدو، المصدر السابق، ص ١٣٠–١٣١.

[10]– المصدر نفسه، ص ١٣٢.

[11]– محمد سعيد بن احمدو ، المصدر السابق، ص ١٠.

[12]– هيفاء أحمد محمد، موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني، مجلة دراسات دولية، العدد 42، ص51.

[13]– محمد سعيد بن احمدو، المصدر السابق، ص ١٢.

[14]– هيفاء أحمد محمد، المصدر السابق، ص 51.

[15]– عبد محمد شلاش، اثر الأوضاع الداخلية والخارجية في انقلاب ١٠ تموز ١٩٧٨ في موريتانيا، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 2 ، العدد 15 ,٢٠١٣، ص ٣٧٧.

[16]– السيد ولد أباء، الدولة والقوى السياسية موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع ، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص ١٧٧.

[17]– عيد محمد شلاش ، المصدر السابق، ص ٣77.

[18]– محمد الأمين ولد مولاي ابراهيم، المجتمع الموريتاني من القبيلة الى الدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد 243، بيروت، ايار، ١٩٩٩ ، ص ٣٣٠.

[19]– عبد محمد شلاش ، المصدر السابق ، ص ٣٧٨.

[20]– محمد المختار بن سيد محمد بن محمد الهادي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠.

[21]– عبد محمد شلاش ، المصدر السابق ، ص ٣٧٩.

[22]– مصطاف حمودي احمد العزاوي، الأحزاب السياسية في موريتانيا ١٩٤٧–١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٣ ، ص146.

[23]– محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، مركز الدراسات الاقليمية، الموصل ، ٢٠٠٠ ، ص٢43.

[24]– محمد المختار بن سيد محمد الهادي، المصدر السابق، ص ٢٩٩–٣٠٠.

[25]– فؤاد علي وحنان علي إبراهيم، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي(المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا)، دمشق، ٢٠١٢، ص 65.

[26]– طه عبد الرزاق طه الدباغ الأيوبي، مشكلة الصحراء الغربية ١٩٧5–١٩٩٨ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٠.

[27]– مصطاف حمودي أحمد العزاوي، المصدر السابق، ص ١٠١.

[28]– محمود صالح الكروي، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣١، بيروت، ٢٠١١، ص ١٢٠.

[29]– مصطاف حمودي أحمد العزاوي، المصدر السابق، ص ١51.

[30]– بو قنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧ ، ص ١٩٣، أحمد مهابه ، مشكلات الحدود في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية العدد ١١١، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢45.

[31]– مصطاف حمودي أحمد العزاوي، المصدر السابق، ص 155.

[32]– السلامي الحسني، موريتانيا: انقلاب شعرة معاوية، مجلة الدستور، العدد ٣54، لندن، كانون الأول، ١٩٨4، ص ١١.

[33]– اسماعيل أحمد ياغي، تاريخ الوطن العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٠، ص 453.

[34]– محمود صالح الكرزي، المصدر السابق، ص ١٢١–١٢٢.

[35]– مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١، بيروت، ١٩٨٢ ، ص ١٠٩.

[36]– محمود صالح الكروي، المصدر السابق، ص ١٢٢.

[37]– توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، دراسة تاريخية سياسية، منشورات اتحاد الأدباء العرب، دمشق، ٢٠٠6، ص ٣٨٩.

[38]– مصطاف حمودي أحمد العزاوي، المصدر السابق، ص ١٥٧.

[39]– هيفاء احمد محمد، المصدر السابق، ص ٥٧.

[40]– معاوية ولد سيدي أحمد الطايع: ولد في عام 1943 في مدينة أطار شمال موريتانيا، كان من الضباط الأوائل الذين درسوا في فرنسا بغية تشكيل الجيش الموريتاني الناشئ مع الاستقلال، شارك في دورات تمرين سلاح المدرعات والمشاة في المدرسة الحربية، ما أهله لأن يصبح نائب قائد الأركان المكلف بالعمليات عام ١٩٧٩ في مدة حرب الصحراء، ثم عين قائدا للمنطقة الشمالية وخاض معارك مع ثوار جبهة البوليساريو، شارك في انقلاب تموز/ يوليو ١٩٧٨ الذي أسقط حكومة المختار ولد داده، وعين وزيرا للدفاع ثم عين وزيرا مكلفا برئاسة اللجنة العسكرية عام ١٩٧٩، وعين وزيرا للدفاع ورئيسا للوزراء عام ١٩٨١، وفي عام 1984 قاد انقلابا عسكريا ضد الرئيس محمد خونا ولد هيداله وتسلم السلطة في موريتانيا. ينظر: محمد محمود ودادي، الوزير تجربة وزير مدني في حكم عسكري ١٩٨٠–١٩٨٧، الدار العربية للموسوعات، نواكشوط، ٢٠٠6 ، ص ١٨٧؛ محمود صالح الكروي وفيصل شلال عباس، العلاقات الموريتانية – الإسرائيلية من التطبيع إلى التجميد إلى القطع، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٧٩، بيروت ، ٢٠١٠، ص 52 .

[41]– مصطاف حمودي أحمد العزاوي، المصدر السابق، ص ١٥٨.

[42] المصدر نفسه ص 159.

[43] برهان غليون، في إشكالية دراسة الديمقراطية في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٧، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٢٧.

[44] محمد الأمين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٥، ص١٤٠–١٤١ ..

[45] محمد الأمين ولد سيدي باب، المصدر نفسه، ص ١٣٥.

[46]– فلام: هي اختصار للاسم الرسمي لها وهو(قوات تحرير الزنوج الأفارقة في موريتانيا). ينظر: مصطاف حمودي أحمد العزاوي، المصدر السابق، ص ١٥١.

[47]– المصدر نفسه، ص ١٦١.

[48]– محمد الأمين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، ص ١٥١–١٥٢.

[49]– محمود صالح الكروي، المصدر السابق، ص ١٢٣.

[50]– مصطاف حمودي احمد العزاوي، المصدر السابق، ص 166–١٦٧.

[51]– المصدر نفسه، ص ١٦٧.

[52]– محمد الأمين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، ص ١٣٨.

[53]– المصدر نفسه، ص 87.

[54]– مصطاف حمودي أحمد العزاوي، المصدر السابق، ص ١٦٨.

[55]– السيد ولد أباه، المصدر السابق، ص ١٢٦.

[56]– محمد الأمين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، ص ١٣٨.

[57] مصطاف حمودي أحمد العزاوي، المصدر السابق ، ص ١٦٩.

The impact of military coups on the internal situation in - Mauritania 1978 - 1986

Dr. Abdel Jalil Mezal Bunyan
Mustansiriya University
College of Education
Abdaljaleal29@gmail.com

Keywords: Mauritania. independence. coup. Mukhtar was born Dada.

Summary:

The military coups in Mauritania had a clear effect on the internal situation, as the country witnessed unrest that included all public life facilities since its independence in 1960, and this situation has continued in Mauritania as a result of the incompatibility of the military establishment in creating a state of intellectual balance with the parties that appeared in the Mauritanian arena.